

## الأمن الصحي في خطر أكيد والتغاضي عنه أمر معيب!

المهندس سليمان هارون  
نقيب المستشفيات في لبنان

في هذا الزمن الرديء تتوالى الازمات، وتتسبب التداعيات على مختلف القطاعات ولاسيما منها القطاع الصحي الذي يخوض مواجهات عنيفة للقضاء على الوبئة، وللحاق بموكب التشخيصات المتقدمة والانخراط في العلاجات الشافية والسريعة.

هناك انعكاسات عديدة على النظام الصحي العالمي متمثلة في نقص الأدوات والمستلزمات ونقص أجهزة التنفس الاصطناعي ونقص الكوادر الطبية والتمريضية، ونقص في غرف العناية المركزة والأسرة بالمستشفيات، لكن تلك الأمور استطاعت العديد من الدول التغلب عليها. وفق منظمة الصحة العالمية "تقع المسؤولية الأولى في ما يخص الأداء الإجمالي للنظام الصحي الوطني على عاتق الحكومة، كما أن تعزيز النظم الصحية وجعلها أكثر إنصافاً يعد من الاستراتيجيات الأساسية لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية".

وإذا كان العالم يحضن استنفاره، وعلماء الأوبئة والعاملون في إدارة القطاعات الصحية يتوجسون من تكرار سيناريوهات اوبئة سابقة او حتى بروز جائحة جديدة، فان أزمة وباء كورونا أدرجت في مجموعة الأزمات المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية التي يعاني منها لبنان. والنتائج الأولية كانت بتراجع الناتج المحلي بما لا يقل عن ٤٠٪، وهو قابل لزيادة التراجع كما أنه سيسجل ما نسبته ٦٠٪ تراجعاً في الاستيراد، هذا عما عداه من تغييب لفرص العمل والارتفاع التصاعدي لمعدلات البطالة والفقر المدقع.

لقد سبقت الأزمة المالية في لبنان تفشي هذا الوباء، وبالتالي، فإنها ستتفاقم وترفع من نسب المديونية العامة للبلاد التي اوصلتها السياسات الخاطئة الى محطة جهنم.

لقد تم أرهاق القطاع الاستشفائي الخاص الذي يغطي نسبة تتراوح ما بين ٨٠ و٩٠٪ من سوق الاستشفاء في لبنان، بسبب ديون له بذمة الهيئات الضامنة الرسمية تعود تواريخها لسنوات ماضية تعثرت فيها الموازنات الملحوظة للصحة، وأهملت النفقات المخصصة لها لصالح نفقات أخرى. وترافق ذلك مع التمسك بتعارفات مجحفة لم تعد تراعي القواعد العلمية والكلفة المتصاعدة للعلاجات والخدمات الصحية.

حالياً، ان الفاتورة الاستشفائية للمرضى الذين هم على عاتق المؤسسات الضامنة والتي تغطيها وزارة المال تبلغ قيمتها حوالي ١٠٠ مليار ليرة لبنانية شهرياً، وبالتالي، فان ما يستحق للمستشفيات

الخاصة فقط دون الحكومية لغاية آخر ايلول ٢٠٢٠ يبلغ ٩٠٠ مليار ليرة. اضعف الى ذلك، فانه وفق بيان وزارة المال الأخير هناك عجز عن العام ٢٠٢٠ وحده يزيد عن ٧٠٠ مليار ليرة، هذا عدا عن المستحقات المتوجبة على الطبابة العسكرية والقوى الامنية الاخرى وسواها عن العام ٢٠١٩ وما قبل.

وفي غضون ذلك، مع تفشي فيروس كورونا، عمد البعض الى توجيه اتهامات الى المستشفيات الخاصة ووضعتها تحت ضغوطات ليست في محلها، لعدم تمكنها من استقبال حالات كورونا، الا اننا اعلنا موقفنا الصريح، وهو انه منذ بدء ظهور الوباء تعاطينا مع الموضوع بشكل جدي وعلمي، انطلاقاً من معرفتنا للواقع الصحي والاستشفائي في البلد، ووضحنا مراراً ان كان من خلال اجتماعاتنا مع المسؤولين او في اللجان المختصة التي شكلت لهذا الغرض، او لجنة الصحة النيابية ان هناك صعوبات جمة تواجهها المستشفيات للقيام بواجباتها على هذا الصعيد واهمها:

**اولاً:** من الناحية الهندسية، فالعديد من المستشفيات لا يمكنه تخصيص قسم منفصل للكورونا عن المستشفى وفق ما هو مطلوب حرصاً على عدم تفشي العدوى داخل المستشفى.

**ثانياً:** هناك استحالة لدى البعض الآخر لتخصيص قسم للكورونا نظراً للمشاكل المادية التي يعاني منها، خصوصاً ان شراء التجهيزات لازمة مكلف، فيما مطلوب تسديد ثمنها نقداً وفقاً لتقلبات سعر الدولار في السوق السوداء.

**ثالثاً:** صعوبة تأمين مستلزمات الوقاية الشخصية التي ارتفع ثمنها بدورها بشكل جنوني.

**رابعاً:** النقص في الطواقم التمريضية بشكل عام، وخصوصاً الذين لديهم استعداد للعمل في هذا القسم بسبب ارتفاع نسبة انتقال العدوى اليهم.

**خامساً:** ان عدداً من المستشفيات الخاصة يستقبل مرضى الكورونا، ويبلغ عدد الاسرة المخصصة لهذا الغرض ٤٠٠ سرير منها ١٠٠ سرير للعناية الفائقة اي ما يوازي تقريباً ما هو متوفر في المستشفيات الحكومية.

في ضوء هذه المعطيات، الضغوطات المعنوية التي تتعرض لها المستشفيات والكلام الصادر من جهات متعددة عن انها مقصرة في التعاون من اجل استقبال مرضى الكورونا، وكأن المقصود جعلها كبش محرقة، هو غير مفيد، لا بل من الأجدى دعمها بالسيولة النقدية وبالمساعدات العينية من الآت ومعدات ولوازم طبية لكي تتمكن من الصمود والقيام بهذا الدور.

اضف الى ذلك، فوجئنا اخيراً بتعميم وسيط صادر عن مصرف لبنان حمل الرقم ٥٧٢ يتعلق بالإجراءات الاستثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملة الأجنبية بعدما لمسنا فيه المزيد من العراقيل المقيّدة للقطاع الاستشفائي الذي يئن تحت ازمة سيولة نقدية لاسابق لها، تمنعه من تأمين المستلزمات الطبية اللازمة المسعرة بالدولار الأميركي وتسلمه رهينة لمزاجية وفلتان السوق السوداء بهدف الحصول على الاموال الجديدة Fresh Money. فهذه التعاميم تعقد اكثر فأكثر حلقة وشراء واستيراد وتسليم هذه المواد الضرورية بدل منحها تسهيلات خاصة تأخذ بعين الاعتبار اسباب دخولها الى السوق اللبناني.

لا يجب ان يغيب عن بالنا ان الامن الصحي دخل كإحد مرتكزات استقرار الامن العالمي واحد مهددات هذا الامن، وليبنى على الشيء مقتضاه، لابد من اعادة النظر والاهتمام بشكل واسع وعالمي به.

لم يعد امامنا سوى اطلاق النداء: "الأمن الصحي كما والغذائي في خطر أكيد، والتغاضي عنه أمر معيب، فهل من مستجيب؟".